رؤيا وطنية لمواجهة سياسات التطبيع مع الكيان الصهيوني

المقدمة:

تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتراوحت خطوات التطبيع بين لقاءات وزيارات ونشر مقالات في صحف إسرائيلية، وغيرها، فالتطبيع مع الكيان الصهيوني، هو بناء علاقات رسمية وغير رسمية، سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية ، والتطبيع هو تسليم للكيان الصهيوني بحقه في الأرض العربية بفلسطين، وبحقه في بناء المستوطنات وحقه في تهجير الفلسطينيين وحقه في تدمير القرى والمدن العربية، وهكذا يكون التطبيع هو الاستسلام والرضا بأبشع مراتب المذلة والهوان والتنازل عن الكرامة وعن الحقوق.

وانطوى الصراع العربي – الإسرائيلي في الخمسين سنة الماضية، على منظومة مفاهيمية كان آخرها مفهوم التطبيع. والتطبيع كظاهرة في العلاقات الدولية يشكل ارثا تاريخيا طويلا، مورس ومازال يمارس بطرق واليات مختلفة تبعا للسياق التاريخي الذي يحدث فيه، وهو ظاهرة قديمة قدم المجتمعات والدول نفسها.

ويُراد بالتطبيع إقامة علاقات طبيعية في الجوانب المختلفة: فهناك تطبيع سياسيّ، وتطبيع اقتصادي، وتطبيع دبلوماسي، وغير ذلك. وكل هذه الجوانب مرفوضة ولا تحتاج إلى اجتهاد كبير، فهي واضحة جلية، فالتطبيع مع الظالم ظلم، لأنه إقرار له على ظلمه، وهذا منصوص عليه في مواضع كثيرة: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾(الممتحنة: الآية ١).

ويتبين مما سبق خطورة ظاهرة التطبيع على المجتمع. لذا سنقوم في هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة مع وضع تصور لمواجهتها في كافة الاصعدة. ومن هذا المنطلق، فان خطة الدراسة سوف تنقسم إلى محورين: المحور الأول: سياسات التطبيع مع الكيان الصهيوني ومن ضمنه تعريف سياسة التطبيع والاطار التاريخي لسياسات التطبيع ودور العراق التاريخي في نصرة القضية الفلسطينية. المحور الثاني: اليات وسبل مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني على المستوى السياسي والقانوني والاعلامي والديني والعلمي والثقافي.. ثم خاتمة الدراسة متضمنة بعض التوصيات.

المحور الاول/ سياسات التطبيع مع الكيان الصهيوني

اولاً: تعريف سياسات التطبيع

"**التطبيع**" كمفهوم من المفاهيم الأساسية في شأن العلاقات الدولية إحدى مقولات المنظومة الفلسفية والتاريخية و السياسية في العلاقات الدولية قديما وحديثا ومستقبلا . مورس التطبيع كسلوك سياسي و اجتماعي و اقتصادي مع ظهور أول صراع على الموارد الطبيعية ، مع تبلور نشوء الدولة والملكية الخاصة في عصر العبودية – الكلاسيكي الأول . ومع تعقد الحاجات الإنسانية وتكثفها، ومع ازدياد حدة المنافسة بين القبائل والشعوب والطوائف والقوميات ، أصبح التطبيع من أهم الأدوات الإنسانية التي تبحث عن الاستقرار والتعاون بين البشر بهدف مواجهة التحديات التي تهدد أمن الإنسان .

"**فالتطبيع**" ، كمفهوم سياسي حديث ، هو حصيلة التجارب والجهود البشرية منذ تشكلت أول ملامح مجتمع بشري حتى بروز واستقرار الدولة بالمعنى السيادي والقانوني الحديث . وبالضرورة فإن هذا المفهوم كسلوك مر بأشكال ممارسة مختلفة تبعا لطبيعة المشكلة وعمقها وعدد الأفراد والقبائل المشتركة فيها . ولأنه استخدم تاريخيا لرأب الصدع أو لم الشمل ، فإن تسميته اختلفت تبعا لنوع السياق الاجتماعي الاقتصادي التاريخي الذي مورس فيه كسلوك . لهذا فالتطبيع ينتمي بالفعل إلى لغة علم السياسة وكذلك للعلوم الاجتماعية على حد سواء .

التطبيع لغة:

أن معاجم اللغة العربية تخلو من كلمة "تطبيع" بالمعنى السياسي المقصود من الكلمة ، والذي أصبح متداولا حاليا على نطاق واسع ، في حين أن ما أجمعت عليه المعاجم العربية كان على النحو الآتي :

" الطبع هو السجية التي جبل عليها الإنسان، والطبيعي : ما هو منسوب إلى الطبع ، وطبع تطبيعه الشخص أي عوده إياه.

التطبيع كمفهوم سياسي :

من زاوية يندمج فيها البعدان الاصطلاحي واللغوي ، يمكن النظر إلى ما يراه المفكر العربي محمد عابد الجابري بأن "التطبيع" هو إعادة الأمور إلى حالة طبيعية .

فالمفهوم ينصرف في استخدامه الواسع إلى " إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع التعاوني والسلمي محل مجموعة أخرى من التفاعلات ذات الطابع التصادمي الصراعي ، وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . سواء كان ذلك على المستويات الرسمية أو غير الرسمية والتطبيع هنا يعني التحول من حالة غير طبيعية هي الصراع والتصادم ، إلى حالة طبيعية هي التعاون والسلام وحسن الجوار".

فالحالة الطبيعية بين الدول التي تهدف إليها عملية التطبيع هي في النهاية " اتفاق بين دول معترف بها شرعيا وفق مبادئ القانون الدولي ، بقصد إنهاء حالة النزاع أو الحرب من خلال معالجة الأسباب التي أدت إليها. والبدء بترسيخ أسس للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الطبيعية المتوازنة المتكافئة، كتلك العلاقات القائمة بين الدول المتعايشة سلميا، على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل والمصالح والمنافع المتبادلة".

ثانياً: الاطار التاريخي لسياسات التطبيع

رأت إسرائيل أن الضمان الأهم لاستمرار وجودها هو أن تكون مقبولة من قبل العرب والمسلمين كجزء لا يتجزأ من المنطقة وأن يتم التعامل معها كدولة لها الحق في الوجود والعيش بسلام وفي علاقات اعتيادية مع الآخرين كأي دولة أخرى في المنطقة. ولهذا عملت إسرائيل منذ قيامها نحو البحث عن وسائل انفراج مع العرب وإقامة علاقات غير عدائية بل واعتيادية معهم.

وفتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وقعت في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ في أعقاب اتفاقية

كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، ووقَّع عليها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن، وشهدها رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر. إثر ١٢ يوما من المفاوضات السرية في كامب ديفيد. (أدى مباشرة إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩).

لقد استمر السلام بين مصر وإسرائيل منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وأصبحت مصر شريكا استراتيجيا هاما لإسرائيل. وقد ذكر بنيامين بن إليعازر، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق المعروف بعلاقته الوثيقة بالمسؤولين المصريين، أن مصر ليست أقرب صديق لنا في المنطقة فحسب وأن التعاون بيننا يتجاوز الاستراتيجي.

وكجزء من الاتفاق، بدأت الولايات المتحدة تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، والمساندة السياسية لحكوماتها اللاحقة. ومنذ اتفاقات كامب ديفيد للسلام في عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٠، قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم للقوات المسلحة المصرية بمساعدة تزيد قيمتها على ٣٨ مليار دولار. وتتلقى مصر حوالي ١.٣ مليار دولار سنويا.

حيث نصت المعاهدة على ان حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ إذ تؤكدان من جديد التزامهما "بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد" المؤرخ في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨. ووقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل عام ١٩٩٣، وتعد اتفاقية اوسلو احد المفاصل الرئيسة في التاريخ الفلسطيني المعاصر، وتوقيعها بمثابة مفترق طرق للعمل الدبلوماسي الفلسطيني وشكلت البداية الحقيقية له، ووفرت الشرعية للسلطة الفلسطينية للتعامل معها دوليا، وترتب على تلك الاتفاقية ان تكزن المرجعية الحقيقية لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية، وكان تركيزها على المفاوضات مع الطرف(الاسرائيلي) بشكل مباشر، وفي المقابل ساعدت الاتفاقية الجانب (الاسرائيلي) في اظهار (اسرائيل) بانها شريك حقيقي في عملية السلام وهي

معنية بحل القضية الفلسطينية، بينما هي في الحقيقة تستمر في مشروعها الاستيطاني على حساب الشعب الفلسطيني.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية العامل المهم الذي ادى الى تقريب العلاقات الفلسطينية (الاسرائيلية) بشكل كبير، وأصبح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات جزءاً من المنظومة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وشدد على ضرورة الحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية فقط، على اساس اعتبارات ضمنتها مصلحتها في إقامة هذا الحوار وذلك للأسباب الاتية:

١-أسباب تعود إلى الواقع الذي كانت تشهده الأراضي الفلسطينية في تصاعد العنف وازدياد الاعتداءات (الاسرائيلية)على الشعب الفلسطيني الاعزل، ولاسيما أن صدى هذه الاعتداءات أخذ بعداً عربياً ودولياً، فخشيت أن يمتد تأثير الانتفاضة إلى باقي المنطقة وتكون هناك صعوبات في اخمادها.

٢-تزايد مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تصاعد وانتشار ونمو سيطرة الحركات الإسلامية سواء في المحيط العربي بشكل عام أو داخل الأراضي الفلسطينية بشكل خاص.

٣-سعي الولايات المتحدة الامريكية الى إخراج (اسرائيل) من تحمل مسؤولية الحياة اليومية للفلسطينيين، وإيجاد بديل فلسطيني يتحمل تلك المسؤولية والتي تشكل عبئ على (الاسرائيليين).

٤-رأت الولايات المتحدة في فتح قنوات اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية فرصة لاستقطابها إلى طاولة المفاوضات، كونها تشكل أكبر قاعدة تمثل الفلسطينيين.

وللدور الامريكي اهمية اخرى تمكنت وبنجاح في ابعاد القضية الفلسطينية عن العمق العربي خلال المفاوضات وابقائها مقتصرة في دائرة الصراع الفلسطيني-(الاسرائيلي)، وهذا بدوره ادى الى اضعاف الجانب الفلسطيني الذي يعتقد ان العرب لم يقوموا بكامل واجباتهم لإنقاذهم مقارنة بالدعم الامريكي (لإسرائيل) ، بالوقت الذي اعطى للإدارة الامريكية فرصة ممارسة ضغوط مؤثرة على الجانب الفلسطيني جعلته يتخلى عن العديد من الثوابت، وتمكنت من تجزئة العملية السلمية الى مراحل طويلة

الامد، وجعلت اطارها الزمني مبهما، وهذا بدوره اعطى(للإسرائيليين) فرصة الاستمرار في سياسة الامر الواقع على الشعب الفلسطيني من خلال استمرارها في بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة وربطها(بإسرائيل) وتهويد القدس.

واصبح هناك قانونان في فلسطين، الاول(للإسرائيليين) والذي بموجبه منحهم حرية الحركة وبناء المستوطنات وتوسيعها، اما الثاني للفلسطينيين فيتم حصرهم في مناطق صغيرة ومتباعدة ومطوقة، فلا يسمح لهم بالحصول على ارض لاستثمارها او البناء عليها.

وبموجب الاعتراف المتبادل يكون الجانب الفلسطيني قد تخلى عن المطالبة بحقهم في القسم الذي احتل عام ١٩٤٨، واجزاء اخرى تم احتلالها عام ١٩٦٧، كسابقة خطيرة من نوعها بالنسبة للتاريخ الفلسطيني، اما الجانب (الاسرائيلي) وبموجب الاتفاقية فقد تخلو عن المطالبة ب(اسرائيل الكبرى) من الناحية النظرية، فضلا عن هدفهم من تلك التسوية ان لا تشمل القدس ولا تفكيك المستوطنات التي تم انشائها، الى جانب عدم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة قد تهدد الوجود والامن (الاسرائيلي)، وخلت الاتفاقية من اي نصوص تنطوي على تعهدات (اسرائيلية) صريحة وشاملة بالتخلي عن ممارسة العنف بإشكاله.

ووفرت اتفاقية اوسلو ١٩٩٣ (لإسرائيل) فرصة سانحة ولأول مرة في تاريخ الصراع لتخرج من صورة القوة المحتلة، وتحول الجيش (الاسرائيلي) الى قوة تعمل بالتوافق مع الفلسطينيين فضلا عن استمرارها في بناء المستوطنات، والتي تمثل العمود الفقري للاحتلال، لقد حققت الاتفاقية (لإسرائيل) وباختصار الامور التالية:

١- اعتراف فلسطيني رسمي وصريح بان لها الحق في الوجود على ارض فلسطين، وذلك الاعتراف تسعى للحصول عليه منذ عام ١٩٤٨.

٢- تعهد فلسطيني بإنهاء الثورة الموجهة ضدها، والامتناع عن اي عمل يهدد سلامة (اسرائيل).

٣-الغاء المقاطعة الاقتصادية (لاسرائيل).

٤- ان يقوم عرب فلسطين بتكوين جسر ينطلق عبره الاقتصاد (الاسرائيلي) المحاصر الى الاسواق العربية.

٥- اقامة سوق اقتصادي تكون (اسرائيل) محوره، ومركزه يبدأ (باسرائيل) والاردن وفلسطين، ثم يتوسع ليشمل الدول العربية الاخرى، وتحت شعار الشرق الاوسط الجديد.

٦- تحويل شعار التطبيع الى حقيقة ملموسة.

وقد هدفت (اسرائيل) من توقيعها اتفاقية اوسلو، الى تعزيز امنها اولا، وذلك من خلال انهاء حالة العداء الفلسطيني (الاسرائيلي)، وصولا الى الدخول في مفاوضات واتفاقيات سلام وتطبيع شامل وعلى جميع المستويات حتى تصل من خلالها الى عمق اسواق المنطقة العربية مع مراعاة عدم التخلي عن السيطرة (الاسرائيلية) الفعلية على الاراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن ان توقيع اتفاقية اوسلو سيفتح المجال الى اعتراف العديد من الدول العربية بها واقامة علاقات دبلوماسية معها، وذلك بدوره سيؤدي الى تخفيف وطئه العزلة الاقليمية التي تعيشها منذ نشأتها، وان الانجاز الاكبر الذي حققته اتفاقية اوسلو يتمثل في فتح الطريق لإنهاء الصراع العربي (الاسرائيلي) ، وان اتفاقية اوسلو لم تكن اتفاقية امنية تلقي عبء الامن (الاسرائيلي) على الفلسطينيين وحسب، بل انه اتفاقا يجعل من الفلسطينيين جسرا وشريكا في مشروع الانتشار (الاسرائيلي) والتطبيع عبر المجال العربي والاسلامي.

ومن جهة اخرى اتخذ الاردن من اعلان اتفاقية اوسلو مسوغ لتحرك الاردن في المسلك الذي ظل ينتظره ويدعوا اليه ووجد في فيه الحجة التي كان يتذرع بها للانخراط في تسوية منفردة وعلنية مع (اسرائيل)، ترفع عنه الحرج للحصول على المساعدات الامريكية والغربية التي تعينه على مواجهة التحديات الداخلية سيما في

المجال الاقتصادي، وهكذا كانت اتفاقية اوسلو المفتاح الذي رحب به الملك الحسين بن طلال لاحقا للوصول الى هدفه لإبرام معاهدة السلام المنفردة مع (اسرائيل)، وقال((ان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي قد فتح المجال امام عدة احتمالات للسلام في المنطقة)).

وتعد اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣ الحافز الذي دفع الاردن لتوقيع اتفاق مع (اسرائيل) ، اذ فقد الاردن احد اهم اوراقه السياسية التي تعزز موقفه التفاوضي مع (اسرائيل) وخشي ان يكون الاتفاق على حساب المصلحة الوطنية الاردنية، وتحولت الاتصالات السرية التي كانت تجري بين الطرفين الى اتفاق علني في وادي عربة بين الاردن و(اسرائيل) وسمي باتفاقية وادي عربه، وعبر عن ذلك اوري سبير عام ١٩٩٤، وهو من كبار مهندسي اتفاقية اوسلو في تعليقه على المكاسب التي حققتها (اسرائيل) من توقيع الاتفاقية قائلا((الطريق الى عمان ما كانت ليفتح على مصراعيها لولا اوسلو، ولولا حل المشكلة الفلسطينية لما تعززت مكانة اسرائيل الاقليمية...).

وكانت الاتفاقية الاردنية- (الاسرائيلية) الخطوة الثالثة على الطريق لإقامة سلام بين العرب و(اسرائيل)، والذي افتتحته مصر عام ١٩٧٩، ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣. اما انعكاسات اتفاقية اوسلو على الاردن فتتمثل في الاتي:

١-كان لتلك الاتفاقية اثارها السلبية على مجمل العلاقات الاردنية- الفلسطينية، بسبب انفراد منظمة التحرير الفلسطينية بعقد الاتفاقية وعدم اطلاع الاردن على تفاصيلها، الا ان الاردن فيما بعد اعترف ببنود الاتفاقية وعادت العلاقات بين الطرفين الى ما كانت عليه.

٢-دفعت اتفاقية اوسلو الاردن الى عقد اتفاق سلام سريع مع (اسرائيل)، وذلك بسبب مخاوف الاردن من كون الاتفاقية قد تمت على حساب مصالحها الوطنية،

وفي ذلك يقول الملك حسين في كانون الاول ١٩٩٤((... سنفعل كل ما باستطاعتنا لتامين مصالحنا وهذا بالضبط ما نقوم بفعله)).

٣-تخلص الاردن من مسؤوليات وتبعات اي تنازل عن الحقوق الفلسطينية لو كان الاتفاق تحت المظلة الاردنية.

٤- خشية الاردن من اقامة روابط اقتصادية متينة بين الجانبين الفلسطيني و(الاسرائيلي) على حساب الاردن ، فضلا عن خشية الاخير من تحويل المساعدات الدولية الى الاراضي المحتلة مباشرة بعد ان كانت تحول عن طريق الاردن.

وقد انهت اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ وبشكل تام الصراع الاردني – (الاسرائيلي) بعد صراع استمر لعدة عقود، وكانت المكاسب التي حصلت عليها (اسرائيل) كبيرة بالمقارنة مع الاردن الذي ركز على الجانب الاقتصادي والامني بالوقت الذي انتزعت فيه (اسرائيل) اعترافا من الاردن بكونها دولة على الرغم من احتلالها للأراضي الفلسطينية، وبالتالي عززت وجودها في المنطقة بشكل رسمي، واخرجت الاتفاقية الاردن من دائرة الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي)، ولتصبح السلطة الفلسطينية وحيدة في مجابهة الاحتلال (الاسرائيلي)، فضلا عن ان الاتفاقية رسخت حقيقة مفادها ان التسوية حالة حتمية بين العرب (واسرائيل)، وفتحت الابواب امام اطراف عربية اخرى لتسوية علاقاتها مع (اسرائيل).

ولم تشكل اتفاقية السلام الاردنية- (الاسرائيلية)عام ١٩٩٤ مفاجئة للمنطقة، بل على العكس من ذلك، كانت امرا متوقعا كونها جاءت متسلسلة لأحداث متتالية لذلك لم يكن هناك ردود افعال مثيرة كما حدث ردود افعال عند توقيع اتفاقية السلام المصرية- (الاسرائيلية) والفلسطينية- (الاسرائيلية) ، غير انها اخرجت الاردن وبشكل كامل من معادلة الصراع العربي- (الاسرائيلي) ، واحدثت شرخ جديد في الجدار العربي يمكن ان تنفذ منه (اسرائيل) الى المنطقة، وبالتالي اصبحت الاردن بوابة المشروع (الاسرائيلي) الكبير في المنطقة.

وقد نجح الاردن من توقيعه لاتفاقية وادي عربة من انتزاع اربع مكاسب اساسية ومهمة، ما كان بالإمكان ان يحصل عليها في ظل الصراع اذا بقي مستمرا وهي:

١-من خلال المعاهدة استطاع الاردن ولأول مرة ان يحصل على اعتراف دولي بحدود المملكة الاردنية الهاشمية.

٢-استطاع الاردن ان يلغي والى غير رجعة ما اسموه الخيار الاردني في ان يكون الاردن هو الوطن البديل للدولة الفلسطينية.

٣-اسقطت المعاهدة العزلة السياسية التي فرضت على الاردن، وتم ازالة اسوار الحصار الاقتصادي والذي فرض عليه منذ دخول العراق الكويت عام١٩٩٠.

٤-ان اقرار المعاهدة فتحت ابواب المساعدات الاقتصادية الدولية، ليحد الاردن من حجم البطالة والفقر.

وقد عدت الاتفاقية الاردنية -(الاسرائيلية) من اخطر المتغيرات الاستراتيجية التي تعرضت لها الدول العربية بعد المعاهدة المصرية - (الاسرائيلية) واتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣، اذ عكست مضامين خطيرة وعلى الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية كافة، فضلا عن ذلك انها كانت تجري تحت غطاء دولي وجاءت صياغتها وبنودها لتحقق الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) ، واخرجت الاردن من السلام العربي ووضعته على طريق السلام (الاسرائيلي)، واعطت الحق (لإسرائيل) في احتواء السياسة الخارجية الاردنية، وتمنعها في ابرام اي اتفاقية مع جيرانها وتكون ذات طابع عسكري وتأثر على (اسرائيل)، فضلا عن ابتداعها لسابقة خطيرة، وهي اسلوب تأجير الاراضي المقام عليها العقارات او ممتلكات للمستعمرين (الاسرائيليين) لمدة ٢٧ عاماً.

ويمكن القول ان اتفاقية وادي عربه عام ١٩٩٤ كانت هي المخرج الرئيس للأردن من العزلة السياسية والحصار الاقتصادي والذي فرض عليها عربيا واقليميا ودوليا،

وذلك بسبب موقفه من ازمة الخليج الثانية، اذ دفع الاردن ثمن موقفه من امنه واقتصاده وتنميته، وكان لزاما عليه ان يعيد موازنة المعادلة السياسية بما يخدم مصالحه ويعيد له ولشعبه الحقوق الشرعية التي راهن عليها الاخرون، اذ وجد الاردن ضالته في ان يحسن من علاقته مع (اسرائيل) وبالتالي سيحصل على رضى الولايات المتحدة الامريكية، وينعكس ذلك على علاقاته مع الدول العربية والتي كان في خلاف معها، وان الاردن بواقع الحال خرج من دائرة الصراع العربي- الاسرائيلي وبشكل نهائي منذ توقيع اتفاقية وادي عربة ١٩٩٤.

وقد شكلت (اسرائيل) عامل جذب لدول الخليج العربي لما فيها من رؤوس اموال كبيرة ترغب في الحصول عليها من خلال الاستثمارات التي ترغب في اقامتها في تلك الدول ، وترى امكانية الاستفادة من تلك الدول بالجانب السياحي في حال التوصل الى اتفاق تسوية شامل، وهذا بدوره يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي (لإسرائيل) من خلال جذب الاستثمارات الخليجية الموظفة في العالم الغربي، واصبحت فكرة لدى(الاسرائيليين) ان الانفتاح على دول الخليج سيؤدي الى انعاش الاقتصاد (الاسرائيلي) ، وبالمقابل ان اللقاءات العربية- (الاسرائيلية) منذ مؤتمر مدريد الى لقاءات واشنطن والزيارات المتبادلة سواء على المستوى الرسمي او غير الرسمي اسهمت في كسر الحاجز النفسي امام اللقاءات العربية(الاسرائيلية) المباشرة.

ولم يعد هناك ادنى شك ان تواجد القوات الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، غير من معادلة توازن القوى الاقليمي في المنطقة وبشكل كبير، فان اي توازن للقوى لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار التواجد الامريكي المهيمن على دول المنطقة ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، وان الولايات

المتحدة لم تكن شريك في التوازن فحسب، وانما هي الطرف الاول والاوحد والاقوى والذي يحدد نمط العلاقات في المنطقة باسرها،
واسهمت حرب الخليج الثانية في اضعاف القدرة الخليجية على المساومة بالنفط لتحقيق التقدم والامن في المنطقة.

وعلى اثر مفاوضات مؤتمر مدريد ١٩٩١، اعلنت كلا من قطر وعمان والبحرين استعدادها لاستضافة ثلاثة لجان من المفاوضات متعددة الاطراف، بعد ان افتتحت تونس هذا المجال بإعلانها استضافة لجنة اللاجئين، وقد استجابت اللجنة العامة لتسيير المفاوضات متعددة الاطراف لطلب هذه الدول.
وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية لمقاطعة (اسرائيل) ، تحولت العلاقات العربية– (الاسرائيلية) الى امر مشروع لكنه غير رسمي، اذ فتحت اوسلو الطريق امام الدول العربية وبخاصة الخليجية منها في تطبيع العلاقات التجارية والسياسية مع (اسرائيل).
واوضح بيان دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماع وزراء خارجيته بترحيبه باتفاقية اوسلو كخطوة اولى في سبيل التوصل الى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي(الاسرائيلي)، وعلى اساس الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وتامين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير، وارساء قواعد ثابته ورصينة لضمان الامن والاستقرار في المنطقة العربية.
على اثر اتفاقية اوسلو ١٩٩٣، اعلنت اغلب الدول العربية بما فيها بعض دول الخليج العربي عن عدم التزامها بالمقاطعة العربية(لإسرائيل) ،

وسبقت الكويت دول المجلس بإعلانها انهاء المقاطعة غير المباشرة مع(اسرائيل) ، واخذت تتعامل بصورة مباشرة وعلنية مع شركات رأسمالها (اسرائيلي) او شركات

تتعاون تجاريا وصناعيا مع (اسرائيل) ، اذ تم رفع اسماء الشركات الاجنبية التي تتعامل مع (اسرائيل) من القائمة السوداء، وقد اعلن الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت آنذاك، رفع المقاطعة رسميا وقال((ان الكويت تخلت عن المقاطعة غير المباشرة، ولكنها ما تزال تطبق المقاطعة المباشرة... وان الكويت ودول عربية اخرى تحررت من المقاطعة غير المباشرة وجاء ذلك نتيجة اعتبارات متصلة بالمصالح الوطنية) ، ورحبت (اسرائيل) بالقرار الكويتي وعلى لسان شمعون بيريس اذ قال((اني ارحب بالقرار الكويتي، واعتقد انه ان الاوان لتضع كل الدول العربية حدا لهذه السياسات)).

وقد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي الكويت ففي ٣٠ ايلول ١٩٩٤ اعلنت دول الخليج رسميا انهاء المقاطعة الاقتصادية عن(اسرائيل)، وعملت تلك الدول على انهاء المقاطعة من الدرجتين الاولى والثانية، من دون الاشارة الى التجارة المباشرة مع الدول العربية مبررة ذلك الى التطور في مفاوضات السلام في الشرق الاوسط، وجاء قرار انهاء المقاطعة من قبل مجلس التعاون الخليجي استجابة لرغبة الدول الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية والتي اعلنت في الكثير من المناسبات عن ان انهاء المقاطعة العربية(لإسرائيل) هدف رئيس لها، وصرح المتحدث باسم البيت الابيض دي مايرز اذ قال((ان ازالة هذه المقاطعة كانت من بين اولويات الرئيس بيل كلنتون منذ تسلمه السلطة)) ، وطالب وزير الخارجية الامريكي رسميا من دول مجلس التعاون الخليجي الست، من اجل انهاء المقاطعة الاقتصادية رسميا وعلنيا ل(اسرائيل)، مع وقف اي تمويل مالي للمنظمات المعارضة لاتفاقية اوسلو داخل الاراضي الفلسطينية.

بعدم تنفيذ النواحي الثانوية للمقاطعة، وعدم التحيز ضد الشركات الامريكية التي تتعامل مع (اسرائيل).

عملت (اسرائيل) الى الدخول الى بلدان الخليج العربي عن طريق الشركات النفطية، اذا ما علمنا ان الكثير من رؤوس الاموال اليهودية في الولايات المتحدة الامريكية لها حصص كبيرة في الشركات امثال شركة ساندرد اويل اوف كاليفورنيا وشركة ساندرد اويل اوف انديانا، تمتلك حصص في شركة ارامكو العربية السعودية، فضلا عن ان هناك شركات تعمل في استغلال الثروة النفطية تعمل في الكويت والامارات العربية المتحدة.

واستغلت (اسرائيل) وجود الشركات الامريكية العاملة في مجال استخراج النفط داخل دول مجلس التعاون الخليجي سيما السعودية لتسريب اليهود الامريكيين للعمل في الوظائف المدنية والحكومية، اذ صرحت ناسي تارك مستشارة للأعمال الدولية ومتخصصة في شؤون الشرق الاوسط اذ قالت ((ان المملكة العربية السعودية تعطي تأشيرات دخول لرجال اعمال، وتسمح لشركات امريكية يسيطر عليها يهود للعمل لديها)).

وتعد دولة قطر من ابرز دول الخليج العربي والتي قامت بتطبيع علاقاتها مع (اسرائيل) وقطعت مرحلة كبيرة من التفاهم معها، وعلى هامش توقيع اتفاقية اوسلو ١٩٩٣ في واشنطن، التقى السفير القطري في الامم المتحدة وزير الخارجية شمعون بيريس في نيويورك، الا ان تلك اللقاءات كانت سرية وذلك لخشية قطر من اغضاب جارتها السعودية والتي تعارض التطبيع مع (اسرائيل) ، وقد اكدت وكالة الانباء القطرية للقاء وصرح وزير الخارجية القطري احمد بن جاسم ال ثاني عام ١٩٩٣ ((ان اللقاء استهدف تشجيع عملية السلام في المنطقة)).

وتعد قطر اول دولة خليجية تبعث بوفد اعلامي من الاذاعة والتلفزيون الى(اسرائيل)، وزار وفد اعلاميي (اسرائيلي) الى قطر اثناء مشاركة (اسرائيل) في اجتماع لجنة الاسلحة في المفاوضات متعددة الاطراف.

وفي ٦ تشرين الاول ١٩٩٣ التقى الشيخ حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري في نيويورك شمعون بيريس وزير الخارجية (الاسرائيلي) وبحث معه عملية التسوية في (الشرق الاوسط)، واعلنت وزارة الاتصالات (الاسرائيلية) انها تستعين بمقسمات هاتفية دولية في اربع دول عربية من بينها قطر، واعلنت شركة الاتصالات القطرية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣ عن افتتاح خطوط للاتصالات الهاتفية المباشرة مع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين بعد ان تم اخذ الموافقات من قبل الجانب (الاسرائيلي).

وفي عام ١٩٩٤ قام وزير خارجية (اسرائيل) يوسي بيلين بزيارة رسمية الى قطر بهدف تعزيز التعاون بين الطرفين، وان العلاقة اصابها الفتور والتراجع على اثر اطاحة الشيخ حمد بن خليفة بوالده، الا ان العلاقات بدأت تنحى منحى ثاني بعد مشاركة قطر في جنازة اسحاق رابين عام ١٩٩٤ في تل ابيب، اذ وصل وفد (اسرائيلي) الى الدوحة لتوقيع اتفاقية تقضي بإنشاء خط جوي بين قطر (واسرائيل)، الا ان الاتفاقية لم تتم بسبب معارضة المملكة العربية السعودية لها،

وفي ٤ ايار ١٩٩٤ استضافت الدوحة الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسليح والامن الاقليمي في المنطقة العربية وحضر الاجتماع ١٣ دولة عربية و ٣٠ دولة اخرى منها (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين والهند واليابان، ويعد ذلك الاجتماع دلالة رمزية بشان التعاون مع (اسرائيل) ، اذ تشكل الوفد (الاسرائيلي) من ٢١ عضوا برئاسة ديفيد عفري المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية.

وقد عملت الولايات المتحدة الامريكية ومنذ عام ١٩٩٤ على مساعدة (اسرائيل) على اقامة تحالف مع بعض دول الخليج العربي وسيما قطر، اذ اتخذت منها كجسر للدخول الى جزيرة العرب، وهو ما يشكل تهديدا لمعظم الدول العربية في امنها القومي، وتطور تلك الوضع الى وصول (اسرائيل) الى مرحلة الاطمئنان تجاه الدول

العربية، وفي تلك يرى المحلل الاسرائيلي يوسي الفرا نهاية عام ١٩٩٤((ان الدول العربية اصبحت اقرب الى (اسرائيل) منها الى انقرة وطهران، وهو وضع ليس مرشحا للتغير في المستقبل القريب)).

وقد دعت قطر في ايلول ١٩٩٥ على لسان وزير خارجيتها على ضرورة وجود علاقة بين العرب (واسرائيل)، وقال ((ان علاقة قطر بإسرائيل هي لمصلحة العالم العربي، وان قطر مع استقرار المنطقة بوجود اسرائيل، وان السبيل الى حل المشكلات والصراعات في منطقة الشرق الاوسط بالمحادثات المباشرة بين العرب واسرائيل...)). وزيادة في رغبتها بإقامة علاقات مع (اسرائيل)، شاركت قطر بوفد رسمي لحضور تشيع جنازة (اسحاق رابين) والذي اغتيل في القدس في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٥.

وفي تشرين الثاني ١٩٩٧، عقد مؤتمر القمة الاقتصادي في العاصمة القطرية الدوحة، وقد شارك في المؤتمر ثمان دول عربية وهي سلطنة عمان والاردن واليمن وتونس وموريتانيا وجيبوتي والكويت والدولة المضيفة قطر، وقاطعته الدول العربية الاخرى، اذ اعلنت كلا من المملكة العربية السعودية ومصر عدم مشاركتهما في المؤتمر بسبب التعنت (الاسرائيلي) وعدم التزامها بعملية التسوية، اما منظمة التحرير الفلسطينية فقد عللت عدم مشاركتها بسبب احتجاجها على التجاوزات (الاسرائيلية) على اراضيها وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني، وتذرعت قطر في استضافتها للمؤتمر تحت حجة ان التعاون الاقتصادي بين العرب و(اسرائيل) يشجعها الى استمرار مسيرة السلام.

وقد ارادت قطر من عقد مؤتمر القمة الاقتصادي ١٩٩٧ الحصول على رضا الولايات المتحدة الامريكية وارضاء (اسرائيل)، وبالتالي استجابت للرغبة الامريكية مضحية بالمصالح القومية للعرب في فلسطين، وبالتالي ادى المؤتمر الى احداث انقسام كبير بين الدول العربية، اما الدول العربية التي شاركت في المؤتمر فقد اعلنت موافقتها على التعاون الاقتصادي مع (اسرائيل) دون احلال السلام العادل

والشامل مع الاطراف العربية، وكان الوفد الامريكي اكبر الوفود وترأسته وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت، وتلاه الوفد (الاسرائيلي) من حيث العدد، وتراجع عدد الدول المشاركة مقارنة بالمؤتمرات السابقة الى ٦٥ دولة وبحضور ٨٥٠ رجل اعمال.

اما على صعيد سلطنة عمان ففي ١٧ نيسان عام ١٩٩٤ استضافت عمان وفدا (اسرائيليا) رسميا وذلك على اثر المباحثات المتعددة الاطراف بشان قضية المياه، وشارك في المؤتمر ٢٤ دولة ومن ضمنها(اسرائيل) ، وتعد عمان اول دولة خليجية تستضيف وفدا(اسرائيليا) رسميا، واكد رئيس الوفد (الاسرائيلي) (يوسي بيلين) وزير الخارجية (الاسرائيلية) قائلا ((ان بلدان الخليج العربي اصبحت اكثر ميلا لإنهاء العداء مع اسرائيل وان التطبيع سيكون اكثر سهولة مقارنة مع البلدان العربية الاخرى)) .

وقد تكررت الزيارات بين الجانبين في شباط ١٩٩٥ والتقى وزير الخارجية (الاسرائيلي) شمعون بيريز في مدينة العقبة مع الوزير العماني للشؤون الخارجية، والتقى الطرفان ايضا في واشنطن في ايار عام ١٩٩٥، وفي ٢٣ ايلول من العام نفسه انهى خبراء عمانيون و(اسرائيليون) في سلطنة عمان للتباحث حول انشاء مركز (الشرق الاوسط) لأبحاث تحلية المياه فضلا عن مشاركة خبراء من الاتحاد الاوربي واليابان.

وقد عدت سلطنة عمان اول دولة خليجية تقيم علاقات رسمية مع (اسرائيل)، ففي ١ تشرين الاول ١٩٩٥ تم فتح مكتب للتمثيل التجاري ورعاية المصالح بين الطرفين وتبادل الممثلين التجاريين بينهما واتخاذ الخطوات الهادفة الى تعزيز التعاون، واصبح (الاسرائيلي) عوديد حاييم(Aideed chaim) مديرا للمركز (الاسرائيلي) في سلطنة عمان، وكان فتح المركزين بناءً على اتفاق مسبق بين الجانبين اثر زيارة شمعون بيريس لسلطنة عمان في اذار١٩٩٥.

اما على صعيد دولة الامارات ففي عام ٢٠٠٨، وقعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبوظبي عقدا مع شركة «آي جي تي إنترناشونال» AGT International، وهي شركة سويسرية مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي، ماتي كوتشافي، لشراء معدات مراقبة للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت النفط والغاز .

وزودت الشركة نفسها أبوظبي بثلاث طائرات مسيرة، بهدف تعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية. كما زودت شرطة أبوظبي بنظام مركزي للمراقبة الأمنية، يعرف باسم «عين الصقر» Falcon Eye، بدأ العمل به رسميا في تموز/ يوليو ٢٠١٦ .

وفي آب/ أغسطس ٢٠١٨، اشترت الإمارات من المجموعة نفسها تكنولوجيا متطورة لقرصنة الهواتف النقالة بغرض التجسس على معارضيها وخصومها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قالت منظمة العفو الدولية، قبيل نظر المحكمة الإسرائيلية الخاصة في الدعوى التي رفعتها المنظمة ضد مجموعة «إن إس أو» الإسرائيلية، إنه على إسرائيل أن تلغي منح ترخيص التصدير للمجموعة التي استخدمت منتجاتها في هجمات خبيثة على ناشطي حقوق الإنسان في المغرب والسعودية والمكسيك والإمارات .

عسكريا، تشارك دول عربية عديدة، من بينها السعودية والإمارات ، في تمارين عسكرية إلى جانب إسرائيل، من أهمها تمرين «العلم الأحمر» Red Flag؛ وهو تمرين متقدم على القتال الجوي، تشرف عليه القوات الجوية الأميركية. وفي آذار/ مارس ٢٠١٧ ونيسان/ أبريل ٢٠١٩، شارك سلاح الجو الإماراتي في تدريبات عسكرية تعرف باسم «إينيو هوس» Iniohos في اليونان، شاركت فيها إسرائيل أيضا.

ومن بوابة التهديد الإيراني، ازدادت علاقات إسرائيل مع بعض دول الخليج العربية متانة. ففي آب/ أغسطس ٢٠١٩، صرح وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، بأن إسرائيل جزء من «التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة

الممرات البحرية، الذي أنشأته الولايات المتحدة، ويضم السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا، ويهدف إلى تعزيز أمن وسلامة السفن التجارية التي تمر عبر الممرات البحرية.

وهذا يعني أن علاقة الإمارات والسعودية مع إسرائيل باتت تتجاوز مسألة التطبيع إلى التحالف والخدمات المتبادلة، وذلك ليس في مواجهة إيران؛ فهذه الدول تعرف أن إسرائيل لن تواجه إيران من أجلها، بل في التنسيق والتعاون على التأثير في سياسات الولايات المتحدة في المنطقة بالخروج من الاتفاق النووي مع إيران، وفي دعم الانقلاب العسكري في مصر، وفي الدفاع عن محمد بن سلمان بعد اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي، وفي التخوف المشترك من مطلب الديمقراطية في المنطقة العربية. أما على المستوى الدبلوماسي والثقافي والرياضي، فقد شهد التطبيع العربي مع إسرائيل هو الآخر تناميا ملحوظا. فقد زارت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، ميري ريغف، أبوظبي في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٨.

وبعد كل ما تم تناوله يمكن القول ان (اسرائيل) تسعى بكل الطرق والوسائل للوصول الى ثروات دول الخليج العربي والاستفادة من مقدراتها الاقتصادية العالية وانهاء المقاطعة الاقتصادية او اختراقها والوصول الى مراكز الثروة والاستفادة من الاستثمارات التي ترغب بالحصول عليها وكذلك هي ترغب بان تكون الطرف المتفوق في المنطقة وبالتالي استطاعت ان تنهي المقاطعة الخليجية للبضاعة (الاسرائيلية) وللشركات التي كانت تتعرض للعقوبات حال تعاملها مع (اسرائيل)، واعدت دول الخليج اجراءاتها بإنهاء المقاطعة يعكس التطور بعملية السلام في المنطقة العربية.

وقد انقسم الموقف الشعبي في دول الخليج العربي ازاء العلاقات والتطبيع مع (اسرائيل) الى قسمين مؤيد ومعارض، نادى الاول بضرورة اقامة علاقات مع الجانب (الاسرائيلي) وهم قطاع صغير مقارنة بالمعارضين ويضم ذلك القطاع رجال الاعمال

وبعض الليبراليين وكتاب الصحف اليومية فضلا عن بعض المثقفين، وكانت لديهم اراء ومبررات لعقد هكذا علاقات واهمها:

١- وكانت حجتهم اننا لسنا بأحرص على فلسطين من الفلسطينيون انفسهم وهم اكثر اخلاصا لقضيتهم، واذا كان اصحاب الارض والقضية يريدون السلام فلماذا نختلف عنهم.

٢- الاوضاع العربية المتدنية والمتردية وهي لا تبشر بنهضة عربية جديدة نحوا التطور والانبعاث.

٣- من الصعوبة والخطاء معارضة الولايات المتحدة الامريكية الداعمة والمؤيدة للتطبيع مع (اسرائيل) اذا ما علمنا انها تمتلك قوة كبيرة في الخليج وتعد الداعمة لأمنه اليوم.

٤- مساوئ الحروب والتي اخذت تثقل كاهل الشعوب وهي مكلفة جدا اذ عملت دول الخليج على تسخير جزء كبير من ميزانيتها للحروب وسيما التسليح فضلا عن الاموال التي صرفت على تحرير فلسطين ولم تحصل على شيء على ارض الواقع.

٥- اذا استمر الصراع العربي – (الاسرائيلي) لمدة اطول قد يؤدي الى استنزاف اكبر للموارد البشرية والاقتصادية للوطن العربي وبالتالي يؤدي الى ظهور الحركات المتطرفة وبالتالي تؤدي الى عدم الاستقرار في المنطقة وتكون انعكاساتها سلبية على المجتمع بشكل عام.

اما المعارضون فكانت لهم اراء متباينة، واهم المعارضون للتطبيع مع (اسرائيل) يمنعهم الفكر الديني الاسلامي والذي له تأثير كبير على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي والذي يقف بالند من اي توجه حقيقي ينادي بالتسوية مع الجانب (الاسرائيلي).

ثالثاً : دور العراق التاريخي في نصرة القضية الفلسطينية

استحوذت القضية الفلسطينية على اهتمام عراقي بارز ، قبل والأهم بعد العام ١٩٦٨ ، كما عكست ذلك حقيقة مشاركة العراق في الحروب العربية – الصهيونية بدءا من حرب العام ١٩٤٨ ، مرورا بحربى ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣، وبتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية ، وانتهاء بقصف الكيان الصهيوني بالصواريخ.

ورغم أنه لا يرتبط بحدود مباشرة مع فلسطين فقد ظهر كدولة مواجهة ، ولكن هذا الثابت في سياسة العراق الخارجية ، والذي يعود لعوامل جغرافية ، وتاريخية وأيدلوجية ، وسياسية ، ظهر متحركة وغير مستقرة في سياسة العراق تجاه الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية.

وقد احتل الصراع العربي – الصهيوني، أهمية خاصة في سياسة العراق الخارجية، واستحوذ على نصيب كبير من الاهتمام العراقي، بفعل عوامل ومعطيات كثيرة، في مقدمتها العامل الجيو سياسي، والأيدلوجي، وباستثناء فترة الحرب العراقية – الإيرانية فان العراق ظهر كدولة مواجهة وان كان بلا حدود مباشرة.

سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين :

يعود الاهتمام العراقي الواضح، بالقضية الفلسطينية على المستويين الشعبي والرسمي الى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، وترجع اسباب هذا الاهتمام الى عوامل كثيرة في مقدمتها ازدياد عدد المهاجرين اليهود، واصرار السلطات البريطانية على العطف على أماني اليهود القومية، ومقاومة الأماني والآمال العربية , ومع ازدياد حالة المقاومة في فلسطين، وطرح المشاريع المختلفة «لحل القضية الفلسطينية، ازداد التفاعل الشعبي في العراق، وجرت اتصالات بين قادة الأحزاب العراقية المجازة في عام ١٩٤٦ ونجم عنها انبثاق جبهة سياسية أطلق عليها «لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن القضية الفلسطينية وقال حزب الأحرار الذي يشكل أحد أحزاب هذه اللجنة، في بيان صدر في شهر نيسان ١٩٤٨، (اذا لم نحارب في فلسطين فسيأتي يوم ندافع فيه عن بغداد).

وعكس ذلك في حينه وعيا مبكرا لما سيكون عليه المشروع الصهيوني في فلسطين، وأولته الأحزاب العراقية المعارضة دورة تجاه التأثير في السياسة العراقية نحو فلسطين عبر مركزية القضية الفلسطينية في برامجها السياسية ونشاطها الجماهير فقد اضرب طلاب المدارس الثانوية والعالية وساروا في مظاهرة الى ساحة مجلس الوزراء تهتف بحياة فلسطين والقى محمد الصدر رئيس الوزراء بيانة وعد فيه بتنفيذ مطالب المتظاهرين التي تضمنت ارسال الجيش العراقي الى فلسطين ونجدة المجاهدين الفلسطينيين , وكان الموقف الرسمي قريبا من الموقف الشعبي، نتيجة لعدة عوامل منها – الضغط الشعبي ومحاولته تزعم المشرق العربي وهكذا اقترح الوفد العراقي في مؤتمر يلودان (سوريا) لوزراء الخارجية العرب في حزيران ١٩٤٩، ان تخصص الدول العربية مليوني دينار سنوية للقضية الفلسطينية دون الأخذ به.

وعلى الصعيد السياسي قدم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في كانون الاول ديسمبر، عام ١٩٤٢، مشروعا اتحاديا الى ريتشارد جيس وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، المقيم في القاهرة، ووزعه في عام ١٩٤٣، توزيعا شخصيا على زعماء عرب، وعرف بالكتاب الأزرق، واقترح فيه ونصة «حق اليهود في فلسطين في ادارة اقاليمهم في المدن والريف ، بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس مع الخضوع لأشراف الدولة السورية وكان هذا الاقتراح الأول عربيا الذي حاول تقديم حلا لإشكالية اليهود في فلسطين.

وباندلاع الحرب في آيار ١٩٤٨ شاركت قطاعات من الجيش العراقي في عدة معارك دارت في فلسطين وبعد انتهاء الحرب رفض التوقيع على اتفاقية الهدنة، او وقف اطلاق النار، وشارك في حرب العام ١٩٦٧ ولم يوافق على قرار وقف النار وبذلك فان العراق الذي حرص على أن يكون طرفا فاعلا في مجرى الصراع العربي – الصهيوني قبل العام ١٩٦٨ لم يعقد أي اتفاق هدنه مع اسرائيل، ولم يوافق على أي قرار لوقف اطلاق النار.

العوامل المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين

إضافة الى العوامل التي تؤثر في سياسة أية دولة الخارجية هناك عوامل ومتغيرات تؤثر في سياسة كل الدولة الخارجية تجاه دولة أخرى، وهكذا هناك متغيرات مؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين، قد تكون متفاعلة مع العوامل الأخرى العامة أو ذات صفة خاصة، ذلك أن كل دولة محكومة في حركتها السياسية تجاه أية دولة بخصوصية ما وفي جزء منه لا يشكل متغير العام ١٩٦٨ نقطة قطع في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين، وانما نقطة استمرار فسياسة حكومة العراق، استندت على ما يمكن اعتباره (تراث) من المواقف امتدت منذ اواسط الثلاثينات حتى عام ١٩٦٨ وابرزها المشاركة في حربي ١٩٤٨, ١٩٦٧ وعدم عقد اتفاقية هدنة مع اسرائيل، ورفض الموافقة على قرار وقف اطلاق النار، فهي ازاء ذلك لا تعتبر نفسها طرفا في اي قرار او اجراء او تدبير من هذا القبيل اتخذ او يتخذ في المستقبل.

وابرز هذه العوامل هي:

أ) العامل التاريخي: رغم الخلاف بين الباحثين في السياسة الخارجية على دور وتأثير هذا العامل في السياسة الخارجية، فانه في حالة العراق ونحو فلسطين يبرز وبشكل واضح، سواء من جهة العراق نفسه او من جهة الكيان الصهيوني..

آن قراءة وفهم التاريخ عند العراقيين، من خلال اعتماده الصلة الحية بين الماضي والحاضر والمستقبل، جعل للتاريخ دورا في تحديد سياسة العراق، فالرد العنيف الذي قام به الأجداد العراقيون القدماء على محاولات الاغتصاب القديمة للأراضي العربية ومنها فلسطين، غرس في نفس كل عراقي تلك الروح الوثابة وبذلك شكل عنصر تحريضي مستمر.

فقد تم القضاء على مملكة اسرائيل (السامرة) من قبل سرجون الثاني الاشوري العربي من العراق – عام ٧٣٢ ق.م، وحاصر نبوخذ نصر القدس، ودخلها في ١٠ آذار ٥٩٧ ق.م وخلع ملك يهوذا وأخذه معه وعائلته اسرى، الى بابل، وعاد مرة ثانية في حزيران عام ٥٨٧ ق.م وسقطت مملكة اسرائيل على يده وأمر بالقاء القبض على

الاف اليهود، وجلبهم اسرى الى بابل وفي عام ١١٨٧، هزم صلاح الدين الأيوبي (المولود في تكريت) الصليبيين بعد احتلال دام تسعين سنة.

إزاء ذلك فان رؤية الاسرائيليين (اليهود) تقوم على أنهم لن يكرهوا مدينة في الأرض كما كرهوا «بابل» فمنذ خمسة وعشرين قرنا ما يزال الحقد متقدة في نفوسهم، كرهوا كل شيء ينتسب اليهم، خاصة ملكها الذي تصفه وثيقة النصر بأنه من «نبوخذ نصر» النبيل التقى المختار من ذرية بابل» والذي تقاسم اليهود كراهيته مع الفرس، حتى اذا ما قرر شاه ايران محمد رضا بهلوي الاحتفال بالملك الفارسي كورش الذي انقذ اليهود من السبي البابلي، فان رئيس وزراء اسرائيل آنذاك دافيد بن غوريون لم يخف شعور بالامتنان والعرفان لمن يكرم ملكة فارسية دمر (بابلا) وأطاح بالهاتها وخبائها أفجع ما في تاريخ اليهود.

ب) **العامل الأيدلوجي:** لعبت ايدلوجية العراق دوراً في سياسة العراق الخارجية الخارجية تجاه فلسطين فحزب البعث اعتبر القضية الفلسطينية منذ تأسيسه «قضية مركزية في النضال العربى، ترتبط ارتباطا كليا وعميقا بنضال الأمة العربية في سبيل التحرر والوحدة» . واعتبر ميشيل عفلق مؤسس الحزب قضية فلسطين اخطر من اي قضية قومية اخرى ....وان « استمرار اسرائيل يعني استحالة تحقيق هدف من اهداف الأمة كاملا وأن الحل الوحيد لقضية فلسطين هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني» وليس هناك حل غير ذلك، وان على العرب ان يبذلوا جهودهم العسكرية والاقتصادية والسياسية لازالة هذا الوجود العدواني.

وبعد عام ١٩٦٨ أضحت حركة السياسة العراقية تجاه فلسطين تعبيرا عن الموقف الأيدلوجي للحزب الذي شكل « دليلا لسياسة العراق الخارجية» وأصبحت الأهداف القومية مكملة للأهداف الوطنية في كل لا يتجزأ وأخذت القضية الفلسطينية تحتل مسالة مركزية في سياسة العراق الخارجية وان المعركة ضد الصهيونية، هي معركة العرب الأساسية الحاسمة وان حل القضية الفلسطينية لا يتم الا عن طريق النضال الشعبي .

وتأسيسا على هذه الرؤية ، تنطلق سياسة العراق ازاء القضية الفلسطينية من المبدأ القومي، ففلسطين « جزء من الوطن العربي، والاعتداء على هذا الجزء هو اعتداء على كل الوطن العربي، وواجب العراق وكل الأقطار العربية أن تقف الى جانب اي قطر عربي يتعرض للعدوان» . وأقام العراق سياسته الخارجية على أساس «ان الصراع مع اسرائيل حول فلسطين يعتبر صراع بين القومية العربية والحركة الصهيونية »

ج) العامل الجغرافي: لقد شكلت جغرافية العراق السياسية، عامل ضغط على سياسته الخارجية بشكل عام، كما إتضح من الفصل السابق ولكن هذه الجغرافية في حالة سياسته مع فلسطين اعطته ميزة فهو يشكل العمق الاستراتيجي لقطاع المواجهة الشرقية مع العدو الصهيوني.

ويعتبر سياسية غير ملزم بأية اتفاقيات او هدنة او وقف اطلاق نار مع اسرائيل وقد انسحب هذا الموقف منذ عام ١٩٤٨ على جميع القرارات الدولية المتحدة بصدد قضية فلسطين، والنزاع العربي الإسرائيلي.

فالعراق بسبب بعده جغرافية عن الكيان الاسرائيلي وعدم وجود حدود مشتركة بينه وبين هذا الكيان استطاع اتخاذ هذا الموقف دون أن يؤدي ذلك الى اية نتائج قانونية في التزاماته الدولية من قريب أو بعيد . فهو لا يعتبر من وجهة نظر القانون الدولي معنيا مباشرة بما يسمى مشكلة الشرق اوسط».

ولم يكن العراق على أية حال دولة مواجهة ساخنة مع اسرائيل (حتى العام ١٩٩١) وان اعتبر نفسه كذلك بحكم ارتباط شعبه بالقضية الفلسطينية، وكان البعد الجغرافي يعطي للعراق ميزة كبيرة فهو قريب من خطوط المواجهة ومعزول عنها ايضا ولكن اذا اعطته هذه الميزة، فانها شكلت قيد عليه .

د) العامل العسكري: شكل القلق الأمني» حالة ثابتة للعراق منذ تأسيس الدولة وبغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تناوبت السلطة، وازاء ذلك فانها اولت القوة العسكرية أهمية خاصة، ولكن بعد ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨، اخذت

القوة العسكرية بالتطور الكمي والنوعي التدريجي، على نحو وضع لرؤية العراق في سنوات السبعين انه البعد الوحيد الذي يبدو عليه انه يشكل تهديدا للنظام الاقليمي .

ولكن هذا النمو للقدرة العسكرية خلال السبعينات والثمانينات تزامن مع كوابح خارجية وداخلية قوامها الخشية الاقليمية من تحول العراق الى قدرة عسكرية تقليدية وفوق تقليدية مؤثرة في المنطقة وامتداداتها الجيوبوليتيكية. وظل ميزان القوى مختلاً لصالح الكيان الصهيوني حتى مطلع الثمانينات، الا أن ذلك الاختلال بدأ يتصحح باتجاه التوازن خلال الحرب العراقية الايرانية وبعدها وكان سول بيتر المحرر السياسي الصحيفة هآرتس الاسرائيلية يقول : هناك من يعتقد بأن اطالة الحرب سوف تقود الى خروج الجيش العراقي ممتلكا لخبرات عسكرية عملية سوف يستخدمها ضد اسرائيل في المستقبل، هذا الرأي غير صحيح .

ولكن العراق خرج من تلك الحرب بقوة عسكرية توازي على الأقل قوة اسرائيل... الأمر الذي شكل تهديدا موضوعية في المنطقة واكدت الحرب ان العراق اصبح عسكرية قوية.

ولقد وضعت الاستراتيجية العراقية الجديدة الأمن في الشرق الأوسط – بعد الحرب – داخل دائرة الاهتمام الأساسية في السياسيات الدولية وذلك لامتلاك العراق اسلحة كيميائية يمكن أن تؤدي إلى نوع من التوازن مع السلاح النووي الاسرائيلي وظهور الصواريخ القادرة على الوصول الى المواقع الاسرائيلية في الترسانة العراقية.

ولكن بعد حرب الخليج، التي كان من ضمن اهدافها المعلنة، والمستمرة حتى الآن «تجريد العراق» من قدراته العسكرية فوق التقليدية اصبح ميزان القوى مختلا لصالح الكيان الصهيوني ... بحرمان دول المواجهة العربية من ظهير استراتيجي قوي ومؤثر بعد أن تراجعت قيمة امكانية التحدي، خاصة بعد خروج العراق من دائرة التوازن الاقليمي بسبب ما تم تدميره من قواته، او ما تقرر تجريده منها، او ما تعرض له من عزلة

وبذلك يكون العامل العسكري قد شهد ثلاثة تحولات من الضعف خلال السبعينات الى القوة خلال الثمانينات ومرة ثانية الى الضعف خلال التسعينات.

رؤية العراق لفلسطين:

انطلق الفهم العراقي، للقضية الفلسطينية من الواقع الحاصل، وهكذا فالمشكلة في الأصل، هي في «وجود شعب آمن على ارضه، يتعايش بأديانه المختلفة، يطرد من ارضه، ويحل محله اناس يهاجرون من الولايات المتحدة ومن الاتحاد السوفياتي، ومن كل مكان يأتون ويتجمعون في هذا المكان على حساب شعب شرد ويعيش في العراء» وان هذا الشعب الصغير الذي طرد من ارضه وعاني من ارهاب الصهيونية .. «حمل السلاح، وقاتل ببسالة، وقدم آلاف الشهداء وربما ما كانوا – الفلسطينيين – ليفتدوا ارضهم، «لو لم يكونوا عربا، وتكون ارضهم ضمن هذه النقطة من الوطن العربي » وبذلك فإن الرؤية العراقية، اذ تنطلق من البعد الوطني، تصل الى ان القضية هي قضية قومية وبعد العام ١٩٦٨ تأسست رؤية العراق للقضية الفلسطينية على أنها قضية العرب الأولى وان هدف تحرير فلسطين، هي «قضية عربية مصيرية» ولذلك فان قضية النضال من أجل فلسطين لا تخص الفلسطينيين وحدهم.

وعلى هذا الأساس استند الموقف العربي في القمة العربية الخامسة التي عقدت في الرباط عام ١٩٦٨ على اعتبار قضية فلسطين مسؤولية عربية، تتحمل الدول العربية جميع مسؤولياتها في دعمها ذلك لأن نضال الشعب الفلسطيني .. ليس دفاعا عن ارضه الاقليمية المحتلة فحسب وانما لتاكيد شخصيته القومية وارتباطه العميق بالأمة العربية، ولهذا فان الخطا في اعتبار الفلسطينيين وحدهم المسؤولون عن تحرير فلسطين يكمن في تجاهل قوة العدو الصهيوني وثفرط في تفاؤلها بتقدير قوة وقدرة الفلسطينيين وتكرس التجزئة في الوطن العربي، وتجعل من العرب متفرجين وكأنهم خارج المعركة , وتتجاوز رؤية العراق للصراع البعدين الوطني، والقومي، نحو البعد الحضاري «فالصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني هو صراع حضاري) وتاريخي سوف يستمر لفترة طويلة من الزمن والقضية «قضية انسانية» تتعلق بشعب ، بشعب ارغم قسرا على ترك ارضه.

ووفقا لهذه الابعاد هي قضية دولية بمعني كل التيارات الدولية موجودة فيها، وعربية بمعنى ان كل الانظمة العربية المهمة تعكس سياستها في داخلها وهي ايضا

فلسطينية في جانب منها – اي يوجد تيار اقليمي في داخلها ، هكذا يرى العراق فلسطين، وهذه هي التي تحدد الهدف.

واستنادا إلى ذلك يرى العراق ان محنة الفلسطينيين، قد تكون واحدة من أفظع حالات الظلم في تاريخ البشرية، وان التوجه الصحيح – كمال قال وزير خارجية العراق في الجمعية العامة الأمم المتحدة في١٩٧٥/٩/٢٤ هو في طرد اسرائيل من الأمم المتحدة... فإسرائيل دولة يجب ألا تكون في حيز الوجود. لقد دعمت القوى الدولية، الكيان الصهيوني في ظل إفتراء تاريخي، هو حاجة اليهود المضطهدين في أوروبا الى وطن قومي لهم، وبرغم أن الأمة العربية لا تتحمل أية مسؤولية في اضطهاد اليهود، مهما كانت حقيقة واسباب ومدى ذلك الاضطهاد، فان القوى الكبرى، قد فرضت على الأمة العربية أن تدفع الثمن، واقتطعت بالقوة جزءا من ارض فلسطين قابلا للتوسع وفق ارادة الكيان الصهيوني، لإقامة دولة اسرائيل عليه، ولذلك أن نظرة العراق الى الكيان الصهيوني، ليست مصالح ولكنها حق ضائع ومغتصب لهذه الأمة، وهو الكيان الصهيوني – «ليس حالة فقيرة مسكينة تبحث عن سلام، وانما حالة عدوانية مغروسة في منطقة الشرق الأوسط غرضها الأساس منع الأمة العربية من التطور والتقدم».

المحور الثاني : اليات وسبل مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني

اولاً: على المستوى السياسي والقانوني:

تاريخيا وسياسيا لا أحد من شعوب العرب وسياسييه غير الفلسطينيين أكثر من شعب العراق تمسكا بعروبتهم وبقضية فلسطين.

منذ بدء نكبة فلسطين وخلال وبعد الحرب الخاسرة عام ١٩٤٨ شهدت أرض فلسطين قيم التضحية التي عبّر عنها المقاتلون العراقيون من أجل استعادة الأرض الفلسطينية المحتلة من المغتصب الصهيوني، لكن الإرادة الاستعمارية ومهادنة وتخاذل الأنظمة العربية منعت ذلك.

نصب ومقبرة شهداء معركة فلسطين في جنين التي تضم جثامين ٤٤ عراقيا شاهد على ذلك.

شارك العراق أيضا في حرب ١٩٦٧ التي أدت إلى النكسة والهزيمة مرة ثانية أمام إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة وأوروبا والعالم. مقبرة شهداء الجيش العراقي في مدينة المفرق الأردنية تشهد كذلك على تضحية العراقيين. اندفاع الجيش العراقي إلى الأراضي السورية لحماية دمشق من السقوط الحتمي بيد الجيش الإسرائيلي عام ١٩٧٣ وقصة انتقال الدبابات العراقية بوقت قياسي على السرفة (عجلات الدبابات) معروفة أيضا.

كانت لدى القيادة العسكرية العراقية المتواجدة في سوريا خطة لتحرير الجولان، التي سبق للرئيس السوري حافظ الأسد أن سلمها لإسرائيل حين كان وزيرا للدفاع، لكنها فوجئت بوقف إطلاق النار المدبّر مع القيادة المصرية. الجولان حتى هذا اليوم بيد إسرائيل. مثال واحد على مشاركة العراقيين على الجبهة المصرية استشهاد أحد الطيارين العراقيين الشجعان.

وُصِف النظام العراقي (١٩٦٨ – ٢٠٠٣) بأنه بالغ في التمسك بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، مقدما للأنظمة العربية مشاريع للصمود والمواجهة، بعد عزل نظام التطبيع الأول في مصر السادات نهاية عام ١٩٧٧، لكن المراوغات السياسية والكذب والتواطؤ الخفي لأنظمة "الصمود والتصدي" سوريا وليبيا واليمن،

إلى جانب قوى المساومة في منظمة التحرير الفلسطينية، كانت السبب في فشل تلك المشاريع.

وحاولت الدولة العراقية بناء مشروع نووي جاد لخلق تنمية حقيقية وتوازن للقوة في المنطقة، لكن التعاون الغربي ونفوذ إسرائيل الاستخباري في فرنسا أسقط هذا المشروع منذ المراحل الأولى لبنائه بضربة عسكرية إسرائيلية عام ١٩٨١.

اليوم يحاول سياسيو العراق، وإرادته في نصرة قضايا الأمة وفلسطين حيث نجح العراق عبر إقراره قانون تجريم التطبيع وبما تمثّله من خطوة جريئة، في تعرية دول عربية وخليجية وقّعت اتفاقيات تطبيع مع "إسرائيل" من جهة، وإحراج دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية التي تمهّد الطريق للوصول إلى اتفاق تطبيع علني رسمي مع "إسرائيل" من جهة أخرى وادناه قانون تجريم التطبيع:

اقر مجلس النواب العراقي قانون حظر التطبيع واقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني طبقا لأحكام البند (أو) من المادة (٧) والبند (أولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثة من المادة (٧٣) الدستور صدر القانون الآتي:

رقم ( ) لسنة ٢٠٢٢ قانون حظر التطبيع واقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني

الأهداف:

المادة –١– يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يأتي:

١. تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل الغاصب للأراضي الفلسطينية بأي شكل من الأشكال.

٢. منع اقامة العلاقات الدبلوماسية أو السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو أية علاقات من شكل آخر مع الكيان الصهيوني المحتل.

المادة – ٢– تسري أحكام هذا القانون على كل من:

١. العراقيين داخل العراق أو خارجه بما فيهم المسؤولون وموظفو الدولة والمكلفون بخدمة عامة من المدنيين والعسكريين، والأجانب المقيمون داخل العراق.

٢. مؤسسات الدولة كافة وسلطاتها الاتحادية والهيئات المستقلة.

٣. حكومات الأقاليم ومجالسها البرلمانية ودوائرها ومؤسساتها كافة.

٤. المحافظين ومجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم والإدارات المحلية والدوائر المرتبطة بها.

٥. وسائل الإعلام العراقية.

٦. وسائل التواصل الاجتماعي.

٧. مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في العراق.

٨. الشركات الخاصة، والشركات والمؤسسات الأجنبية والمستثمرين الأجانب العاملين في العراق.

الجرائم والعقوبات

المادة – ٣ –

يمنع التطبيع واقامة العلاقات الدبلوماسية أو السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو أية علاقات من شكل آخر مع الكيان الصهيوني المحتل.

المادة – ٤– يشمل تعبيرا (التطبيع) و (إقامة العلاقات المنصوص عليهما في المادة (٣) من هذا القانون القيام بأحد الأفعال الآتية:

1 –السفر من أراضي الكيان الصهيوني المحتل وإليها، كما يحظر زيارة سفاراته ومؤسساته الموجودة في أية دولة من دول العالم كافة.

2 –التخابر والاتصال بأية وسيلة مع الكيان الصهيوني المحتل ومن ينتمي إليه ومن يمثله فردا كان أو مؤسسة أو منظمة، وتحت أي عنوان ثقافي أو سياسي أو علمي أو تجاري أو اقتصادي أو اعلامي أو أمني أو أي عنوان آخر.

3 – إقامة أية علاقات مع الكيان الصهيوني المحتل، دبلوماسية أو اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو ثقافية أو أية علاقات أخرى.

4 – التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل أو الترويج له أو لأية أفكار أو مبادئ أو أيدولوجيات أو سلوكيات صهيونية أو إسرائيلية بأية وسيلة كانت علنية أو سرية بما في ذلك المؤتمرات والتجمعات والمؤلفات والبضائع ووسائل التواصل

الاجتماعي والعالم الافتراضي، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات التي تنفذها أو ترعاها المؤسسات الصهيونية أو المؤسسات الأخرى التي تروج للتطبيع معه أو لإقامة العلاقات معه.

5 - الانتساب لأية مؤسسة من مؤسسات الكيان الصهيوني المحتل أو مساعدتها مادية أو معنوية.

6 -القيام بأي فعل يحقق الأغراض الصهيونية .

7 -قبول أي نوع من أنواع المساعدات أو التبرعات أو الهبات من الكيان الصهيوني **أو** مؤسساته أو المؤسسات المروجة له أو للتطبيع معه.

8 - تقديم أي نوع من أنواع المساعدات أو التبرعات لأي سبب كان للكيان الصهيوني أو مؤسساته أو المؤسسات المروجة له أو للتطبيع معه.

المادة – ٥–

١– يعد القيام بأحد الأفعال المحظورة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون جريمة يعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد.

٢– توجه تهمة الخيانة العظمى وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون من رئيس الجمهورية أو نوابه أو رئيس مجلس النواب أو نائبيه أو رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو عضو مجلس النواب أو الوزير أو من بدرجتهم أو وكيل الوزارة أو من بدرجته أو مدير عام أو من بدرجته.

المادة –٦–

١. تحتل الشركات الخاصة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في العراق في حال ثبوت ارتكابها أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون دون الإخلال بالمسؤولية الجزائية المقررة بموجب هذا القانون للأفراد العاملين فيها، وتمنع من إعادة التأسيس والعمل مجددا في العراق.

٢. طرد الشركات الأجنبية والمستثمرون الأجانب العاملين في العراق في حال ثبوت ارتكابها أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون دون الإخلال بالمسؤولية الجزائية المقررة بموجب هذا القانون للأفراد العاملين فيها، ومنع من العمل مجددة في العراق.

٣. إضافة إلى العقوبات المقررة بموجب أحكام هذا القانون، يحكم بمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب المشار إليهم في البندين (١) و (٢) من هذه المادة .

المادة –٧–

تحكم المحكمة بمصادرة المطبوعات والمؤلفات التي تروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل وإقامة العلاقات معه .

المادة –٨–

لا يستفيد مرتكب أحد الجرائم المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون من الاعذار والظروف المخففة الواردة في قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل)، أو أي قانون آخر يحل محله.

الأحكام الختامية

المادة –٩–

لا يعمل بأي نص يخالف أحكام هذا القانون.

المادة –١٠–

يعمل به من تاريخ اقراره في مجلس النواب وينشر في الجريدة الرسمية

الأسباب الموجبة

بغية الحفاظ على المبادئ الوطنية والإسلامية والانسانية في العراق، ونظرة للخطورة الكبيرة التي تترتب على التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل أو الترويج له أو التخابر أو إقامة أية علاقة معه، وقطع الطريق أمام كل من يريد اقامة أي نوع من

أنواع العلاقات مع الكيان الصهيوني المحتل، ووضع عقاب رادع بحقهم، والحفاظ على وحدة الصف بين أبناء الشعب وهويته الوطنية والاسلامية.

ثانياً: على المستوى الاعلامي:

في السّنوات الأخيرة، وفي ظلّ وجود قنوات عربية كبيرة كالجزيرة والعربية، يستغلّ ناطقو العدوّ الصّهيوني هذا الأمر للمُشاركة بمقابلات تلفزيونية فيها، والوصول إلى العرب والفلسطينيين وإقناع العالم العربي والإسلامي بأكاذيبهم عبر التحايل والخداع الإعلامي. وهو نموذج شبيه بعمليات تدمير الصّحف الفلسطينية قبيل النكبة وغزو العقول واستعمارها، بالإضافة إلى تورط هذه القنوات العربية بتطبيع علاقتها مع الكيان الصهيوني، واستضافة مجرميه على شاشاتها.

وبدأنا نرى على قنوات إخبارية عربية وضع اسم «إسرائيل» على خريطة فلسطين، بكل ما تعنيه هذه المسألة من رمزية، ومن لعبٍ على الوعي والذاكرة لأجيال عربية جديدة يراد لها أن تنسى قضيتها، وألا ترث مسؤولية مواجهة عدوها الوجودي، حيث يتحول هذا العدو إلى «دولةٍ طبيعية» في المنطقة، لها علم وخريطة، ولها أيضاً من يتحدث باسمها، ويعبر عن وجهة نظرها داخل هذه القنوات الفضائية. هذه القنوات استضافت على مدار السنوات الماضية محللين وصحافيين وسياسيين وعسكريين، ينتمون لهذا الكيان الغاصب، وحاورتهم بشكل اعتيادي، تحت شعار سماع الرأي الآخر، في وقت لا يمكن لهذه القنوات أن تسمح بالرأي الذي يعارض توجهها داخل الوطن العربي.

لذا يجب على الاعلام ان يعي هذه المخاطر ويحتاط لكل جزئية من جزيئات مضامين الاعلام الموجه الى العرب عموما والعراقيين خصوصا واتباع خطوات وسبل لمواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني ومن هذه السبل هي:

١. التوقف الفوري عن استضافة الشخصيات الصهيونية والتعاطي معها في الإعلام العربي، ودعم وجهة النظر السياسية العربية المفندة لادعاءات الصهاينة، وتعميقها

في الوعي العربي، والتوقف عن ذكر الأخبار الصادرة من الصحف والقنوات التابعة للكيان الصهيوني دون تفنيدها وتقديم وجهة النظر العربية لها..

٢. زيادة حجم الصورة في المحتوى العربي للسينما العربية والمهرجانات العربية المتخصصة في الأفلام الوثائقية عن خطورة الاحتلال الصهيوني في المنطقة العربية، وإظهار جرائمه بحق الفلسطينيين، والمقدسات الإسلامية، والتركيز من خلال الفيلم الوثائقي كمحطة جديدة لعبور العالم الجديد على سياسات الاحتلال الصهيوني من الاستيطان ومحاولة تهويد المقدسات الفلسطينية من خلال تحويل الإعمار فيها.

٣. إنشاء مجموعات متخصصة في الإعلام الجديد مناصرة للقضية الفلسطينية قادرة على إدارة حملات المقاطعة الإعلامية مع الكيان الصهيوني، ونشر جرائم هذا الكيان وخطورة التطبيع بأشكاله المختلفة معه على المنطقة العربية، من خلال الصورة والمعلومة السريعة الموثقة وباستخدام لغات مختلفة.

٤. تعرية المطبعين مع الكيان الصهيوني في كافة المجالات من خلال ذكر أسمائهم وفضح آرائهم وتفنيدها للمواطن العربي في كافة وسائل الإعلام وبتصنيفاتها المختلفة، وفي هذا السياق كان لموسوعة التطبيع والمطبعون: العلاقات المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩–٢٠١١م» لمؤلفها رفعت سيد أحمد، مدير مركز يافا للدراسات، دور مهم في إظهار الأضرار والمخاطر التي تعرضت لها مصر بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، والكشف بالأسماء والوثائق عن أسماء المطبعين، وفضحهم، والجرائم التي ارتكبوها في حق القضية الأولى.

٥. كما يجب الابتعاد عن ذكرُ "إسرائيل" بلا إضافة إحدى الصِّفات التي ينبغي أن تلازمَها دومًا، كالمستعمِرة أو اللاشرعيّة، وذلك كي لا يَعْلقَ في ذهن المُشاهدين، مع الوقت، أنّ هذا الكيانَ طبيعيٌّ ويمكن التعايشُ معه.

٦. الزيادة بالتكثيف الاعلامي من حضور فلسطين ومواجهةِ الصهيونيّة كي لا يتساكنَ الاحتلالُ مع حياتنا اليوميّة إلى الأبد وبشكلٍ عاديّ. وهذا يتطلّب، في الحقيقة، تجاوزَ المادّة الإخباريّة، بل التحريضيّةِ التعبويّةِ ذاتِها، باتّجاه زيادة المنسوب التاريخيّ والتثقيفيّ والأدبيّ في الإعلام المقاوم. والتخطيطُ لمقابلاتٍ وبرامجَ وندواتٍ مخصّصةٍ للحديث عن العقيدة الصهيونيّة نفسِها، وعن علاقتِها البنيويّة بالاستعمار الغربيّ الأبيض، كي لا يتوهّمَ المُشاهد أنّ الصراعَ مع "إسرائيل" يقتصر على سياساتٍ آنيّة، أو أنّه محضُ "مشاكل" لا أساسَ إيديولوجيًّا لها.

٧. ويجب على إعلام ايضا ، رصدُ مضمون إعلام العدوّ، خصوصًا في المجال الافتراضيّ، بغيةَ الكشف عن آليّات اشتغال البروباغاندا الإسرائيليّة في الرسائل الإعلاميّة، وذلك كي نستطيعَ بناءَ استراتيجيّتنا الدفاعيّة، التي لا بدّ من أن تشملَ إنتاجَ فيديوهاتٍ قصيرةٍ نعمل على نشرها في العالم بالتعاون مع أنصار مقاطعة الكيان الصهيونيّ في كافّة أرجاء المعمورة.

٨. اما بالنسبة عن الإعلام الافتراضيّ، فينبغي عدمُ الاستخفاف بدوْره، ولا المبالغةِ فيه، في الوقت عينِه. فالفيس بوك وحده، مثلًا، لن يحرّرَ الأرضَ بالتأكيد، ولا هو بديلٌ لميادين الصراع المتعدّدة. لكنّه لو لم يكن مفيدًا لقضيّتنا، لَمَا عمدتْ إدارتُه إلى حذف كثيرٍ من منشوراتنا وإغلاقِ العديدِ من حساباتنا. للتذكير: في صيف العام ٢٠١٦، التقى وزيرا الداخليّة والعدل الإسرائيليّان وفدًا من شركة فيسبوك، ووافق هذا الوفدُ وقتَها على إزالة ٩٥٪ من المنشورات التي زعم العدوُّ أنّها "تحرّض على العنف, على أنّنا ننبّه إلى أنّ مواجهةَ أضاليل العدوّ على وسائل التواصل الاجتماعيّ يجب ألّا تشملَ التواصلَ معه مباشرةً، ولو من موقع الهجاء والشتم، كما يفعل بعضُ أنصار المقاومة عن حسن نيّة؛ فذلك يعني الاعترافَ به مساجِلًا لا عدوًّا، وخصما" يمكن الوصولُ معه إلى أرضيّة تفكيرٍ مشتركةٍ هنا أو هناك.

ثالثا: على المستوى الديني

من المؤكد أن هناك درجة قوية من التضامن الديني بين العراق و فلسطين، إن العراقي ليتألم كثيرًا ويتأسف جدًا من تدهور القضية الفلسطينية من وضع سيئ إلى وضع أسوأ منه، وتزداد تعقيداً مع الأيام حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في الآونة الأخيرة، بسبب اختلاف الدول المجاورة وعدم صمودها صفاً واحدًا ضد عدوها، وعدم التزامها بحكم الإسلام وفي هذا الصدد أن القضية الفلسطينية قضية إسلامية أولاً وأخيرًا، ولكن أعداء الإسلام بذلوا جهوداً جبارة لإبعادها عن الخط الإسلامي.

كما وتحمل القدس وفلسطين مكانة دينية مهمة لدى كلٍ من الأديان السماوية، الإسلام والمسيحية واليهودية. وعلى الرغم من التاريخ والحضارة الإسلامية العريقة في القدس، إلا أن هذا لا يسوغ بالطبع إنكار أهميتها لدى معتنقي الديانات الأخرى.

ولا يجدر بالمسلمين الخوف من طرح القضية ببعديها الديني والتاريخي معاً، لأن أحقيتهم بالأرض مثبتة في البعدين.

فقد اصدر المجلس الفقهي العراقي المئات من الفتاوى القائلة بعدم جواز إجراء معاهدات سلام مع إسرائيل، ولا بأي شكل من أشكال التسوية السّلمية، أو التنازل لهم عن أي قطعة أو جزء من أرض فلسطين، أو أي أرض أخرى من أراضي المسلمين، وصدرت هذه الفتاوى منذ إعلان قرار الأمم المتحدة إنشاء الكيان الاسرائيلي، وترجع هذه الفتاوى إلى عدد كبير من علماء الأمة الإسلامية وفقهائها ومفكريها، وكانت في أغلبها تصدر في مؤتمرات دولية إسلامية، وبعضها يصدر بشكل فردي.

رابعاً: على المستوى العلمي والثقافي:

على صعيد المستوى العلمي لا تقل المعركة الفكرية والمعرفية أهمية عن المعارك التي تخوضها المقاومة الفلسطينية مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث يراهن المشروع الصهيوني من أجل استمراريته على صناعة وتعزيز شعور الانتماء لـ"دولة إسرائيل" لدى الشباب الإسرائيلي، كما يراهن على الإضعاف الممنهج لرابط الانتماء لدى الجيل الجديد من الشباب العربي عامة ، وذلك من خلال وسائل تطبيعية تدفع الشباب العربي إلى الاعتراف ضمناً بوجود "دولة إسرائيلية". ولعل أخطر هذه

الوسائل هي تلك التي تأخذ شكلاً علمياً أو ثقافياً بعيداً عن الشكل السياسي المباشر، الأمر الذي يوفر لها مدخلاً للتأثير على بعض الشباب العربي.
لقد نشأت المنظومة العلمية والتكنولوجية الإسرائيلية من أجل خدمة الدور الاستعماري للكيان الإسرائيلي في المقام الأول، ومن أجل تلميع صورته من خلال إنجازاته العلمية، بحيث أصبحت هذه المنظومة العلمية والتكنولوجية منظومة استعمارية أُخرى يجب مقاطعتها. واستغلت إسرائيل الغطاء العلمي/الأكاديمي لأجندات تطبيعية وصولاً إلى اتفاقية أوسلو التي بدأت المفاوضات بشأنها سراً في مركز الأبحاث العلمي النرويجي "فافو" بين أكاديميين إسرائيليين ومفاوضين فلسطينيين.

واليوم، يستمر هذا النوع من التطبيع في بعض الدول العربية من خلال برامج ومبادرات ومعاهد علمية، مثل مركز البحوث العلمية (SESAME) في الأردن الذي أُقيم بدعم من الأمم المتحدة وبمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية، من بينها باكستان وإيران، بالإضافة إلى إسرائيل التي شغل ممثلها أليعزر رابينوفيتش، أستاذ الفيزياء في الجامعة العبرية، منصب نائب رئيس المركز في الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٦، ومثل معهد وادي عربة في إسرائيل، الذي يهتم بالجانب البيئي ويضم طلاباً من فلسطين والأردن وإسرائيل، ويدّعي أن مهمته هي تدريب مختصين في البيئة لمساعدة الشرق الأوسط في حل مشاكلها البيئية بعيداً عن الصراعات السياسية، لكنه لا يخفي أيضاً أجنداته التطبيعية من خلال "مبادرة التوعية البيئية للسلام" (المدعومة من USAID)، التي تستهدف طلبة المدارس الإسرائيلية والفلسطينية بهدف إنشاء علاقات صداقة بينهم، كما يقول أحد القائمين على المبادرة.

أمّا عن الإنجازات العلمية والريادية (startups) التي تحققها الشركات الإسرائيلية والتي كثيراً ما تُستغل لتلميع صورة إسرائيل وإضعاف حملات المقاطعة التي تستهدفها، فإن معظمها (إن لم تكن كلها) مخرجات المنظومة العسكرية الاستعمارية في إسرائيل التي تنفق عليها الحكومة الكثير، مدعومة بالمنح الأميركية وبالعلاقات

المتجذرة مع كبرى جامعات البحث العلمي في الولايات المتحدة الأميركية. ومن هذه الشركات شركة (viber) و(wix) و(waze) و(CyActive) و(Checkpoint) وغيرها المئات التي انبثقت من البرامج التدريبية للوحدة ٨٢٠٠ في الجيش الإسرائيلي. ويكمن سبب نجاح هذه الوحدة المعلوماتية في انتقاء الطلبة المتفوقين في المدارس الإسرائيلية ومن ثم إدراجهم في برامج تدريبية مكثفة، ومن ثم دعمهم للوصول إلى الأسواق والمراكز البحثية من خلال شبكة كبيرة من العلاقات.

وإذ يتحقق هذا كله في ظل سبات الحكومات العربية وغياب سياسات ممنهجة لديها للاهتمام بالنخب من الطلبة، يتوجب على الشاب العربي، الذي قد يُعجب بالإنجازات العلمية والتكنولوجية الإسرائيلية (ولا يرى هدفاً من مقاطعتها) أن يعي تماماً أنها تتغذى من منظومة استعمارية قائمة على الاحتلال وعلى سرقة ثروات بلاده، وهي تعيق النمو العلمي والتكنولوجي للبلاد العربية. بالإضافة إلى أنها تُستغل لمواجهة حملات المقاطعة عن طريق إقناع العالم بأن الشباب العربي أنفسهم باتوا عاجزين عن الاستغناء عن هذه الإنجازات، رغم وجود بدائل لها.

اما على الصعيد الثقافي فإن أحد أهم مداخل التطبيع الأُخرى هو التطبيع الثقافي، الذي يشمل الاعتراف العربي بالهوية الإسرائيلية من خلال الفن والمبادرات الثقافية والرياضية، أو من خلال التأثر بالبروباغندا الإسرائيلية التي تشيد بليبرالية إسرائيل وديمقراطيتها.

من ضمن هذه المبادرات التي يشارك فيها طلبة هي مبادرة "بذور السلام" (Seeds of Peace) التي تهدف "إلى جمع الأجيال الجديدة في مجتمعات منقسمة بسبب النزاعات وهذه المبادرة تصب في خدمة المشروع التطبيعي، إذ إنها تفترض مسبقاً أن المحتل ومن احتُلت أرضه طرفان متساويان في "النزاع". وأن كلاهما له وجهة نظر تحتمل الصواب والخطأ، ولذلك فإن السلام يتحقق عندما يستمع كل طرف للآخر. وهو منطق يؤدي إلى تمييع جذور القضية، ولا يفيد سوى الطرف القوي الذي يسعى إلى إقناع الطرف الآخر بتقبل الوضع الراهن.

وتتخذ طرق التطبيع الثقافي الأُخرى طابعاً رياضياً، إذ يشارك أحياناً لاعبون عرب في مخيمات تدريبية أو في بطولات دولية تضم فرقاً إسرائيلية، ويضطر اللاعب العربي في هذه الحالة إلى أن يعترف ضمنياً بهوية اللاعب الإسرائيلي. ورغم أن عدداً من هؤلاء المشاركين قد تحجج بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لزيارة فلسطين، فإنهم تجاهلوا حقيقة أن زيارتهم تُشرعن الاحتلال وتعزز دعايته وسط الرأي العام العالمي، بحيث تظهر أن الشباب العربي قد بدأ يتقبل التعامل مع الشباب الإسرائيلي، وهو في جوهر مفهوم التطبيع.

ومن العوامل الأُخرى التي تؤثر على وعي الشباب نشر الخطاب الإستشراقي العنصري في الإعلام وفي كثير من الأفلام والمسلسلات ووسائل التواصل الاجتماعي التي باتت جزءاً مؤثراً في حياة الشباب. فهذا الخطاب الموجّه ضد العرب يعزز البروباغندا الصهيونية التي تحاول دائماً إدراج أي نوع من أنواع المقاومة الفلسطينية (السلمية والمسلحة) في خانة التطرف الديني الإسلامي وخلط الأوراق لتظهره على أنه إرهاب متطرف ضد "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" – إسرائيل – التي تشع تقدماً وتسامحاً وليبرالية! ولأن الكثيرين من أفراد جيلنا الجديد الذي غُيب عن تاريخ القضية الفلسطينية قد تفتح وعيهم السياسي في منتصف العقد المنصرم على فشل "الربيع العربي" وبشاعة ممارسات الجماعات المتطرفة، فإن القضية الفلسطينية والإرهاب الصهيوني (المتجذر منذ ٧٠ عاماً) أصبحا مسألة ثانوية ومهمشة في وجدانهم. وهذا تماماً ما يراهن عليه المشروع الصهيوني.

وبناء على ما ذكر دعى سياسيو العراق إلى تزويد المواطن بثقافة المواجهة للتطبيع الثقافي والتربوي، حيث ان الكيان الإسرائيلي مدجج بالسلاح والتقنية المتطورة ومدعوم من قوى البغي والشر، ممّا يتطلب أن يكون سلاحنا الفكري والثقافي إلى جانب العلمي قادرا على توليد الخطط والأفكار لمواجهة أدوات العدوان التي يملكها.

كما دعا العراق إلى مقاومة أي شكل من أشكال التطبيع، والعمل على إحياء الضمير العربي اتجاه القضية الفلسطينية لأن إسرائيل تستهدف وحدتنا ومستقبل أبنائنا وتسعى جاهدة للسيطرة على مقدراتنا وتشريد أهلنا، ولا يجوز التعامل معها إلا من خلال المقاومة، الوسيلة الوحيدة لإعادة حقوقنا المغتصبة."

خاتمة الدراسة:

يثير مفهوم التطبيع كثيرا من المشكلات في كافة المستويات. ولقد تناولنا في هذه الدراسة التعريف بسياسات التطبيع والاطار التاريخي لهذه السياسات وكافة السبل لمواجهة هذه الظاهرة. وقد ركزت الدراسة بصفة خاصة على اهم الاليات والسبل لمواجهة هذه الظاهرة.

ولقد عرضنا هذه الدراسة في محورين مهمين ، وتناولنا في المحور الأول التعريف بسياسات التطبيع والاطار التاريخي لها ضلا عن دور العراق التاريخي في نصرة القضية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين . أما في المحور الثاني فقد أشرنا فيه الى اليات وسبل يمكن اتباعها في مواجهة التطبيع على المستوى السياسي والقانوني والاعلامي والديني والعلمي والثقافي. ولقد كشفنا في هذا المحور عن قانون تجريم التطبيع ومحاسبة كل شخص يروج للتطبيع فضلا عن اهم السبل الاعلامية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة وتوعية المجتمع عنها وبالتالي التصدي لها وفي ضوء ذلك خرجت هذه الدراسة بالتوصيات الاتية:

١. مقاومة التطبيع من خلال مقاطعة بضائع الشركات الإسرائيلية على المستوى السياسي و الاقتصادي والأمني، والثقافي ، أو تلك الشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي .
٢. الامتناع عن المشاركة في الفعاليات الثقافية أو الفنية أو حتى ما يروّج له من فعاليات تحت عنوان التسامح الديني للجمع بين المسلمين والمسيحيين ويهود من دولة الاحتلال.
٣. العمل على تعميق الوعي بمساوئ التطبيع ، فالعداء لا يعود إلى احتلال أرض أو اغتصاب حقوق شعب فحسب، بل إن وجود الكيان هو نفي لوجود الأمة.
٤. اصدار تشريعات تجريم التطبيع في الدول التي لم تعقد حتى الآن أيّ اتفاق «التطبيع خيانة». وحتى في الدول التي عقدت أخيراً، اتفاقيات تطبيع ، يجب

إحياء مشروع قانون تجريم التطبيع مع الكيان. والمقاومة الشعبية يجب أن تكون منسّقة داخل كل بلد وبين الدول العربية لإيجاد جبهة عربية واحدة تواجه التطبيع وتتبادل التجارب أيضاً.

٥. استخدام الاعلام في توعية ابناء الشعب العربي بمخاطر التطبيع مع اسرائيل ونشر الوعي بعدالة القضية وفضح جرائم الاحتلال ومعالجة العديد من المفاهيم والمعلومات المغلوطة.

٦. الحد من احلام الدولة الاسرائيلية في انشاء دولة على ارض عربية قدر الامكان وايحاء الضمير العربي نحو القضية الفلسطينية .

٧. على الإعلام المسؤولية كبيرة لاننا نحتاج إلى الإعلام الرصين الذي يخاطب الشعوب العربية كافة، وأكد على ضرورة توعية الشباب وتنبيههم من وجود وسائل إعلامية تريد تشتيت العرب وحرف البوصلة عن فلسطين. وعلى القيادات الروحية أن تقوم بدورها للدفاع عن القضية وتذكير العرب مسلمين ومسيحيين في كل مكان بواجباتهم الأخلاقية والإنسانية والروحية تجاه القضية الفلسطينية.

٨. تجريم التطبيع مع اسرائيل في كافة الاديان الاسلامية لأنّ هنالك موجة جديدة عبر القنوات الفضائية تجيز لفتاوى للتطبيع مع هذا العدو الصهيوني .

مصادر الدراسة:

١. الراوي، نعمة محمد عبد، الصراع العربي الصهيوني في منظور السياسية الخارجية للعراق١٩٨٠-١٩٨٦ ، بغداد، جامعة بغداد ١٩٨٢.

٢. منعم سامي العمار، السياسة الخارجية العراقية، وخيار استثمار التناقضات في السياسة الخليجية، هل من جدوى في دراسات استراتيجية العدد (٥) بغداد ١٩٩٨ ص ١٤٦.

٣. خالد عزمي، العراق واسرائيل نحو الردع المتبادل، السياسة الدولية، العدد (١٠١) تموز يوليو ١٩٩٠ ص (٦).

٤. مدحت الزاهد، اسرائيل والحرب العراقية – الايرانية السياسة الدولية، العدد (٨٥) تموز يوليو ١٩٨٦ ص ١١٠.

٥١. لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي ٢٠١٧ – ٢٠١٨، برنامج قياس الرأي العام العربي (أيار/ مايو ٢٠١٨)، شوهد في١٨/٦/٢٠٢٠، في: https://bit.ly/٢YQ٣WYN، ص ٣٣٣-٣٤٢.

٦. محمد صادق الحسيني، التسوية الشرق اوسطية والنتائج او الاثار المترتبة عليها بالنسبة الى منطقة الخليج، مجلة المستقبل العربي، ع١٧٠، السنة ١٦، ابريل ١٩٩٣، ص ١٣٨.

٧. شملان يوسف العيسى، مجلس التعاون الخليجي وعملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٢، السنة ٣١، اكتوبر، ١٩٩٥، ص ص١٦٤-١٦٦.

٨. مظهر خزعل فيصل، التسوية العربية-الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٦١؛ محمد صالح المسفر، مصدر سابق، ص٢٣٣.

٩. غازي حسين، الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٥.

١٠. خلود الاسمر، انعكاسات التطورات الاقليمية والدولية على العلاقات العربية – الاسرائيلية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠٠٥.

١١. محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية– الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة(١٩٧١–٢٠١٨)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٨.

١٢. احمد سعيد نوفل، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط٢، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

١٣. اياد عبد الرؤف محمد القطراوي، المقاطعة العربية ل(اسرائيل) في ظل عملية التسوية السياسية(١٩٩٣–٢٠١٥) دراسة في الابعاد والنتائج، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ١٠١٧.

١٤. مريم قروشي، الامن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة–الواقع والافاق– رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤.